العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت

حجازي عبد الحميد الجزار
باحث عربي.

مقدمة

إن عدم الاستقرار السياسي هو من أكثر الظواهر شيوعاً وخطورة في البلدان النامية. والحقيقة أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي يُعتبر من أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً. فهو قد يضيق ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي، بمعنى يقتصر فقط على التغيرات السريعة المتتابعة في عناصر السلطة الحاكمة، وقد يتسع ليشمل أيضاً عدم الاستقرار المؤسسي، بمعنى التحولات السريعة في الإطار المؤسسي للدولة من شكل معيّن إلى نقيضه؛ على سبيل المثال: من الملكية إلى الجمهورية، من الحكم المدني إلى الحكم العسكري؛ وقد يزداد المفهوم اتساعاً ليشمل الصور المختلفة للعنف السياسي من أعمال شغب وتظاهرات واضطرابات وحروب أهلية وحركات انفصالية[1].

وبالطبع هذا البحث ليس بصدد الحديث عن المشكلات المتعلقة بتعريف عدم الاستقرار السياسي، ولكن ما يثير اهتمامنا هنا أننا نلاحظ أن الكويت تعاني بدرجة أو بأخرى عدم الاستقرار السياسي، سواء كان ذلك بمعنى عدم الاستقرار الحكومي أو عنف سياسي من أعمال شغب وتظاهرات واضطرابات وحروب أهلية وحركات انفصالية. لذلك، فإن هذا البحث يدور حول تساؤلات ثلاثة تشكل محور هذه الدراسة وهي:

أولاً: ما هي الصور والأشكال التي يطرحها عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية والكويت؟

ثانياً: ما هو دور العوامل الاقتصادية التي تؤثر في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دولة الكويت؟

ثالثاً: ما هي مستتبعات أو آثار عدم الاستقرار السياسي في التطور الاقتصادي والسياسي في الكويت؟

أولاً: صور عدم الاستقرار السياسي في الكويت

تعاني الكويت في الفترة الأخيرة، بدرجة أو بأخرى عدم الاستقرار السياسي، ويبدو ذلك واضحاً من الظواهر التالية:

١ ـ عدم الاستقرار الحكومي

يعتبر عدم الاستقرار الحكومي بمعنى التغير المتتابع والسريع في السلطة الحاكمة إحدى الظواهر الهامة المصاحبة لعدم الاستقرار الحكومي. وتعدّ هذه الظاهرة من السمات المميزة للعملية السياسية لأغلب الدول النامية. ففي دولة مثل الهندوراس تغيّرت السلطة التنفيذية (٦١٦) مرة في الفترة من ١٨٢٤

(١) جلال معوض، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت) (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ١٣١.

إلى ١٩٥٠ بينما عانت الإكوادور تغيير (٤١) رئيساً للدولة في الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٩، أما بوليفيا فإنها لم تشهد في الفترة من ١٩٤١ ـ ١٩٥١ إكمال أيٍّ من رؤسائها المدة الدستورية.

ولا تقتصر هذه الظاهرة على دول أمريكا اللاتينية، بل تعانيها كذلك دول نامية أخرى غيرها، ففي الباكستان تعاقب (٤) أشخاص على رئاسة الدولة في الأعوام العشرة الأولى من قيامها، و(٨) أشخاص على رئاسة الحكومة[٢].

والكويت ليست استثناءً من ذلك، ففي الفترة القصيرة الماضية ما بين عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ تم تشكيل ما يقرب من خمس وزارات متتابعة بلغ متوسط آجالها ٧ شهور، وأربعة أيام، وقد استمر الوضع السياسي المتأزم على هذه الحال حتى يومنا هذا حيث تم تشكيل ثلاث وزارات متتابعة ما بين العامين ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١[٣]. ويمكن إرجاع ذلك إلى:

ـ التردد والتهاون في القرارات والسياسات العامة، وإلغاء المراسيم بقوانين بعد صدورها والعدول عن القرارات الوزارية أو سحبها، وذلك بدون أي محاسبة أو مراجعة.

ـ إصدار مراسيم بمنح الجنسية، ثم التراجع عنها دون تحمل المسؤولية. ومن ذلك صدور المرسوم الرقم (٢٩٧) لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن منح الجنسية الكويتية لعدد من الأفراد، ثم إلغاء منح الجنسية لبعض ممّن نالوها من دون إبداء الأسباب ومن دون محاسبة المتسبب في ذلك، وبناء عليه تم إصدار المرسوم الرقم (٣٣٠) لسنة ٢٠٠٨ بإلغاء المرسوم الرقم (٣٩٧) لسنة ٢٠٠٧ بسحب الجنسية من المذكورين أعلاه بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر من سنة ٢٠٠٨[٤].

ـ تأزم الموقف السياسي بين الحكومة ومجلس الأمة حيث بلغ عدد الاستجوابات المقدمة من نواب مجلس الأمة إلى الوزراء (٤١) استجواباً بدءاً من دور الانعقاد الأول عام ١٩٦٣ للفصل التشريعي الأول وحتى دور الانعقاد الثالث في ٢٠٠٧ للفصل التشريعي الحادي عشر وقد ترتب على ذلك عرقلة جلسات المجلس بل وتعطيله[٥].

٢ ـ أعمال العنف السياسي

أضحى العنف السياسي (Political Violence) بصوره المتنوعة، من تظاهرات وأعمال شغب واغتيالات سياسية وعنف مصاحب للعملية الانتخابية، من الظواهر المتكررة الحدوث في الدول النامية.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٣) فاطمة العوضي، «التشكيلات الوزارية لسمو الشيخ ناصر المحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بين العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠١١،» المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ـ قسم الدراسات التنموية (٢٠١١).

(٤) ناصر جاسم الصانع، جمعان ظاهر الحربش وعبد العزيز حمد الشايجي، «صحيفة استجواب مقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح،» مجلس الأمة (الكويت) (٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩)، <http://www.kna.kw/pdf/al7arbash_interpullation.pdf>.

(٥) فاطمة العوضي، «تقرير حول التأزيم السياسي والتفسيرات الوزارية،» المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ـ قسم الدراسات التنموية (٢٠٠٨).

ويكفي أن نذكر، في ما يتعلق بحوادث الشغب أنه في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧ عانت المكسيك (٨٣) حادثاً، والبرازيل (٦٠)، والصين (٤, ١)، ونيجيريا (١٤٦) والهند (٣٣٢). أما في ما يتعلق بالتظاهرات الشعبية، فقد بلغت في الفترة المذكورة (١٣٥) تظاهرة في الهند وحدها، (٢٢) تظاهرة في البرازيل، (١٧) تظاهرة في كينيا ومثلها في بيرو، (١١) تظاهرة في نيجيريا[٦].

إن لجوء الجماهير إلى الشغب والتظاهرات يعكس، في الواقع، السخط الشعبي على السلطة الحاكمة وقراراتها، بل وقد يصير بداية لحركة عنيفة لإطاحة السلطة، ونتذكر في هذا الخصوص دور التظاهرات وحوادث الشغب الطلابية في إطاحة دكتاتور كوريا الجنوبية (سينغمان ري) عام ١٩٦٠.

والكويت أيضاً ليست بعيدة من هذا العنف السياسي وإن اختلف في درجاته، إذ تشير المصادر إلى صعود حدة التظاهرات الشعبية والبرلمانية ضد السلطة الحاكمة؛ ومن ذلك تشير الصفحة الإلكترونية لمحطة الجزيرة إلى تظاهر مئات الكويتيين في أيام الجمعة للمطالبة بإصلاحات سياسية وبحكومة منتخبة، استجابة لدعوة من ناشطين ينادون بإجراء إصلاحات جذرية. وردد المتظاهرون ـ الذين شكّل الشباب القسم الأكبر منهم ـ خلال التظاهرة التي سميت «يوم الشعب» عدداً من الهتافات، منها «الشعب يريد إسقاط رئيس الوزراء (الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح)».

وطالب المتظاهرون بتعيين رئيس للوزراء لا ينتمي إلى عائلة آل الصباح الحاكمة، وبحل البرلمان، واستقالة الحكومة، وإجراء انتخابات مبكرة، منددين بما أسموه «الفساد» الموجود على كل المستويات في الكويت. وتعد تظاهرة الجمعة أول تظاهرة شعبية ١٠٠ بالمئة تشهدها الكويت من دون أي مشاركة نيابية، في محاولة لإيصال رسالة إلى الحكومة بأن ما يعلن في التظاهرة هو مطالب شعبية لا صلة لها بالتنافر السياسي أو الصراع الحكومي ـ النيابي. وقد أدت الخلافات السياسية إلى تجميد تطبيق خطة تنمية بقيمة ١١٢ مليار دولار أقرّت عام ٢٠١٠، فضلاً عن تأخير مشاريع عملاقة، خصوصاً في قطاع النفط الحيوي[٧].

وفى الموضوع عينه، تشير مصادر البي بي سي (BBC) إلى تظاهر نحو ألفي شخص خارج مبنى البرلمان الكويتي احتجاجاً على ما وصف بالفساد في صفوف الحكومة. وأطلق المتظاهرون هتافات تقول «الشعب يريد إنهاء الفساد»، و«ارحل ارحل ناصر»، إشارة إلى رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح. وقال خالد الخالد عضو الائتلاف الوطني الديمقراطي إن «هدفنا هو الإمساك بالراشي والمرتشي فما حدث هو إهانة للكويتيين». بينما قال البرلماني المخضرم أحمد السعدون «إن هدفنا هو إسقاط ناصر المحمد، وحل مجلس الأمة الحالي غير مأسوف عليه». وتم تنظيم التظاهرة بعد نشر صحيفة **القبس** اليومية الشهر الماضي تقريراً بأن عدداً من البنوك المحلية تحاول التصرف في مبالغ ضخمة بشكل يثير الريبة أودعها برلمانيون وأفراد من العائلة الحاكمة.

(٦) معوض، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية،» ص ١٣٣.

(٧) «مظاهرة تطالب بحكومة منتخبة بالكويت،» الجزيرة نت، ٢٠١١/٩/١٧، <http://www.aljazeera.net/news/pages/8408cd61-71c0-4bff-a4b8-a2db93dab542>.

من ناحية أخرى تتواصل الإضرابات العمالية والفئوية من حين لآخر، ومن ذلك تواصل إضراب موظفي الجمارك في الكويت للأسبوع الثاني على التوالي للمطالبة بتحسين أوضاعهم الوظيفية، كما اضطرت شركة الخطوط الجوية الكويتية لإلغاء جميع رحلاتها صباح اليوم لإضراب موظفيها الذي دخل يومه الثالث، أيضاً لتحسين أوضاعهم الوظيفية(٨).

وبصفة عامة لم تعد المسيرات والتظاهرات والاحتجاجات تتوقف، بل تحولت إلى ظواهر سياسية واجتماعية جماهيرية، تختلف عن الديوانية التقليدية، وترفع فيها مطالب إصلاحية، وتبعث رسائل سياسية محددة إلي نظام الحكم، على نحو ما حدث في جمعة الغضب٢٧ أيار/ مايو٢٠١١، وجمعة الشباب الحقيقة في١٦ كانون الأول/ سبتمبر، ومهرجان ساحة الإرادة في٢١ من الشهر نفسه، وشارك فيها تجمعات سياسية وكتل برلمانية وحركات شبابية مثل شباب السور الخامس، «وكافي»، وكذلك حركات احتجاجية مثل «انهض»، و«نريد»، وأحزاب غير قانونية وغير معترف بها كحزب الأمة. وكان القاسم المشترك بين مطالب هؤلاء المحتجين هو الاستياء من الأوضاع القائمة في الكويت، وضرورة تغييرها لبلوغ كويت الغد، حتى لا يرتفع سقف المطالب، مثلما حدث مع البلدان العربية التي شهدت ثورات شعبية.

ثانياً: العوامل الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي

على الرغم من تمتع الكويت بكثير من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية من أمثلة ارتفاع التصنيف الائتماني كمقياس للاستقرار حيث رفعت وكالة ستاندرد اند بورز تصنيفها الائتماني بالعملتين المحلية والأجنبية للكويت من «AA-» إلى «AA»، كما أكدت التصنيف الائتماني قصير المدى للبلاد عند «A-1+» مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتأكيد الوكالة أن إجراءات التصنيف هذه يدعمها مستوى مرتفع لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ووضع قوي في ما يتعلق بالميزانين المالي والخارجي، كما أشارت الوكالة إلى أن المالية العامة للكويت تبقى قوية إلى درجة استثنائية والميزانية العامة للحكومة تسجل فوائض ثنائية الرقم بشكل متواصل منذ نحو عقد تقريباً، والأمثلة على ذلك أن ميزانية السنة المالية ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ التي انتهت في ٣١ آذار/ مارس ٢٠١١ حققت فائضاً وصل إلى ٢٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بعد تحقيقها ٢٨ بالمئة في السنة المالية السابقة لها. وهذه كلها أمور باتت تحمل وزناً أكبر بموجب مراجعة قامت بها «ستاندرد أند بورز» أخيراً لمعايير التصنيف السيادي(٩).

وعلى الرغم من كل هذه المؤشرات الجيدة إلا أن الكويت ما زالت تعاني مجموعة عوامل اقتصادية أخرى تمس الاستقرار السياسي الداخلي وتجعل من الأمن ووحدة الدولة عرضة للاضطراب والانهيار في الأجل الطويل.

---

(٨) «الكويت: استمرار إضراب موظفي الجمارك للأسبوع الثاني،» بي بي سي عربي (١٩ آذار/ مارس ٢٠١٢)، <http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2012/03/120319_kuwiat_strike_1603.shtml>.

(٩) ««بيتك للأبحاث» نقلاً عن وكالات التصنيف الائتماني: خطة التنمية والاستقرار السياسي أساس تصنيف الكويت،» **القبس** (الكويت)، ١/ ٢/ ٢٠٠١.

ويمكن تلخيص مجموعة العوامل الاقتصادية المساهمة في عدم الاستقرار السياسي في الكويت في محورين أساسين هما:

المحور الأول: الاختلالات الاقتصادية وموانع الإصلاح، ويتضمن عدداً من المحاور الفرعية أهمها:

١ ـ الخلاف والاستقطاب حول ماهية الإصلاح.

٢ ـ توازن المصالح ومعوقات الإصلاح الاقتصادي.

٣ ـ تغييب الكفاءات الكويتية القادرة على الإصلاح.

المحور الثاني: الفساد المالي والتفاوت في توزيع الدخول، ويتضمن أيضاً المحاور الفرعية التالية:

١ ـ الفساد المالي والسياسي.

٢ ـ التفاوت في توزيع الدخول.

والآن نتناول بالتفصيل هذين المحورين وعلاقاتهما بعدم الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال فترة العشر سنوات الأخيرة.

أولاً: الاختلالات الاقتصادية وموانع الإصلاح

يبدأ هذا المحور بشرح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي ثم ينتقل بعد ذلك إلى بيان علاقة هذه الاختلالات بموانع الإصلاح وعدم الاستقرار السياسي في الكويت. وبصفة عامة يمكن تلخيص أهم هذه الاختلالات طبقاً لوثيقة خطة التنمية للفترة من ٢٠١٠/ ٢٠١١ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣ في ما يلي[١٠]:

ـ **انخفاض مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي**: يعتمد الاقتصاد الكويتي بشكل أساسي على النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم هذا القطاع وحدة بنحو ٤٣ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، بينما تساهم بقية قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى بنسبة ٥٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩.

ـ **انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية**: تراجع مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشارك القطاع الخاص بنسبة ٣٧ بالمئة فقط في توليد الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩.

ـ **خلل في هيكل المالية العامة للدولة**: تمثل الإيرادات النفطية ما يعادل ٩١,٥ بالمئة من قيمة الإيرادات العامة الكلية كمتوسط عام لإجمالي الفترة (٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨).

(١٠) «وثيقة خطة التنمية للفترة (٢٠١٠/ ٢٠١١ ـ ٢٠١٣/ ٢٠١٤)،» المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، ص ١٩ ـ ٢٤.

ـ **خلل في هيكل التجارة الخارجية**: استمرار الخلل المزمن في هيكل التجارة الخارجية، حيث شكل النفط الخام أكثر من ٩٠ بالمئة من إجمالي الصادرات الكويتية (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)، في حين بقيت مساهمات الصادرات الأخرى بما فيها أنشطة إعادة التصدير متواضعة للغاية بكل المقاييس.

ـ **تركز قوة العمل الوطنية في القطاع الحكومي**: تزايد أعداد المعينين في القطاع الحكومي من العمالة الوطنية خلال السنوات الأخيرة حيث وصل خلال عام ٢٠٠٨ إلى نحو ١٥ ألف فرد. من الواضح أن تلك الأعداد يتم تعيينها وفقاً لطلبات الجهات الحكومية المختلفة من دون دراسة الحاجات الفعلية لتلك الجهات. وقد ترتب على ذلك تركز كبير للعمالة الوطنية في القطاع الحكومي، إذ يلاحظ انخراط ما نسبته ٨٣ بالمئة من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الحكومي في حين اتجه ١٧ بالمئة إلى القطاع الخاص.

ـ **انخفاض المستوى التعليمي والمهني لقوة العمل**: اتجاه التوزيع المهني لقوة العمل الوطنية وضعف التركز في المهن العلمية والفنية، حيث لا تزال هذه المهن (الأطباء والعلميون والمهندسون والاقتصاديون والقانونيون والفنيون في الهندسة والفنيون في الطب والعلوم) تستحوذ على نسبة لا تزيد على ١٢,٢ بالمئة من إجمالي قوة العمل الوطنية في عام ٢٠٠٨.

بعدما استعرضنا أهم الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد الكويتي نتناول الآن علاقة هذه الاختلالات بموانع الإصلاح وعدم الاستقرار السياسي في الكويت من خلال الخلاف والاستقطاب حول: ماهية الإصلاح؛ توازن المصالح ومعوقات الإصلاح الاقتصادي؛ تغييب الكفاءات الكويتية القادرة على الإصلاح[١١].

أ ـ الخلاف والاستقطاب حول ماهية الإصلاح:

بداهةً إن أي عملية إصلاحية تنموية تحتاج إلى قرار سياسي، لكن انقسام الشارع الكويتي حول شكل واتجاه الإصلاح المطلوب يجعل هذا القرار المطلوب مستحيلاً، ثم إن هذا الانقسام سرعان ما يتحول إلى نوع من الاستقطاب السياسي الحاد يجعل الاتفاق الشعبي على هذه الإصلاحات ناهيك بنجاحها أمراً صعباً. وبناءً عليه، فإن الخلاف والاستقطاب السياسي يصبحان أول عائق أمام المحاولة الإصلاحية التنموية.

على الصعيد الاقتصادي، يبدو الخلاف منهجياً مجتمعياً حول التوجهات الاقتصادية للدولة، فالمنادون بدور أكبر لاستثمارات القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية يجابهون بقطاعات شعبية أخرى تدفع بتقليص دور هذا القطاع. الداعون إلى تدعيم «شبكة السلامة الاجتماعية» يتواجهون مع من يدعون الحل في اقتصاد سوق تنافسي، وكذلك تختلف الرؤى حول الطبقة

(١١) ناصر محمد سند الفضالة، «النموذج الكويتي للاضمحلال السياسي»: دراسة لناصر محمد سند الفضالة،» **الوطن** (الكويت)، ١٢ ـ ١٤/ ٩/ ٢٠١١، <http://kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=137923>.

التجارية ما بين من يعتبرها شريكة أساسية في العملية التنموية، ومَن ينظر إليها على أنها طبقة ذات مصالح خاصة وتشكل عائقاً إفسادياً أمام الإصلاح يستلزم معاقبتها بالضرائب؟ إن غياب الأرضية المشتركة في الجانب الاقتصادي يعني فعلياً أن أي محاولة إصلاحية في مجالات التعليم والصحة والإسكان والبطالة والبيروقراطية الحكومية هي مشروع فاشل منذ الآن. فمثلاً، يتطلب حل مشكلة البطالة اتفاقاً أولياً على التوجهات الاقتصادية للدولة، وحلها بالتوظيف في القطاع الخاص يستدعي منحه دوراً أكبر وتسهيلات حكومية بينما حلها بتكديس طالبي العمل في البيروقراطية الحكومية يستدعي تقليص دور القطاع الخاص. وكذلك فإن إصلاح التعليم يستدعي الاتفاق ذاته، كما إن إصلاح الشباب للعمل في القطاع الخاص يتطلب الاتجاه للتدريب الفني والمعلوماتي، وهذا يختلف عن إصلاح التعليم لإعداد الشباب للعمل البيروقراطي الحكومي. إن بناء الكويت كمركز مالي يستدعي نوعاً من التعليم يختلف عن تعليم بنائها كمركز صناعة نفطية مثلاً. وغياب الاتفاق على شكل الإصلاح يجعل بدْأَه، أو نجاحه، مستحيلاً. كما إن حل مشاكل الصحة والإسكان يستدعيان الاتفاق ذاته. هل الإصلاح في خصخصة الصحة؟ هل يؤدي القطاع الخاص دوراً أكبر أم أصغر في الإسكان الحكومي؟

وكذلك الحال بالنسبة إلى التشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية في الكويت، لا تنبع من إيمان أو قناعة وإنما تكتب كنتيجة تسوية وتجاذبات سياسية من قبل حملة استقطابية ذات توجهات سياسية مختلفة. وهذا ما يعني أن القوانين تولد ميتة. فمثلاً، قانون الـ «بي أُو تي» (BOT) الجديد، جاء كحل وسط بين الداعين إلى دور أكبر للقطاع الخاص وبين من أرادوا خنقه، فنشأ قانون غير صالح للتطبيق العملي (من ساعة إقراره لم يتقدم له مستثمر واحد). والحالة نفسها تنطبق على تعثر مشروع المساكن المنخفضة التكاليف، فالاستقطاب السياسي الحاد منع الاتفاق على آلية التمويل المناسبة، بالتالي صدر القانون، وهو عديم الفاعلية، ومن ثم، لم يكن مستغرباً عدم تقدم أحد لمناقصته. قانون الخصخصة لعام ٢٠١٠ شهد الاستقطاب السياسي الأبرز (٣٣ نائباً ووزيراً معه و٢٨ نائباً ضده)، لكن إقراره لا يعتبر نجاحاً، فتعديلات أحمد السعدون (أحد أبرز نواب البرلمان الكويتي، وهو الآن رئيس مجلس الأمة الجديد) الجذرية على القانون عملت على نسفه تماماً، قراءة بسيطة للقانون تكشف أن حاله حال قانون الـ «بي أُو تي»، هو غير قابل للتطبيق العملي. المجال السياسي، أيضاً، ليس استثناء من هذا النهج، فالانقسام والاستقطاب حول الإصلاح يبدوان واضحين، وتظهر الأزمة السياسية المحتدمة منذ ٢٠٠٥ كما تظهر ضراوتها كثافة الاستجوابات في فترة ٢٠٠٥/ ٢٠١١ كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

في النهاية يمكن القول إن الاختلاف على شكل ونوعية الإصلاح هو عامل الأساس في فشل العملية الإصلاحية في الكويت، وقد سبق أن أشارت دراسات علمية لأهمية هذا العامل، فنجاح الإصلاح يرتبط باتفاق وقبول شعبي لنوعيته وشكله. وما يزيد الأمور تعقيداً في الكويت ويرفع من الكلفة هو أن هذا الاستقطاب ليس خلاف طبقة سياسية فحسب بل تستطيع تتبع جذوره لدى قطاعات شعبية واسعة، ولذلك تبدو الإجابة عن سؤال من هذا النوع: كيف يتم تسويق إصلاح محل خلاف النخبة وجماهير الشعب؟ وبالطبع الإجابة هنا صعبة إن لم تكن مستحيلة.

ب ـ توازن المصالح ومعوقات الإصلاح الاقتصادي

توازن المصالح في مجتمع الكويت الريعي يعوق عملية الإصلاح، على الرغم من أن المجتمع ككل يستفيد من الإصلاح الاقتصادي والسياسي للنظام إلا أن المصالح الشخصية للأطراف المركبة لهذا المجتمع تقف عائقاً أمام تعاونهم لإحداث التغيير المطلوب. وفي الواقع، فإن وضع الاقتصاد الحالي مناسب جداً للجميع، فالكل شخّص الحق في حصة ريعية في النظام القائم. وهذا يخلق توازناً ثابتاً (Stable Equilibrium). ويبدو أن هذا التوازن الثابت ـ لكن المختل ـ يمنع الإصلاح.

وحقيقة الأمر أن هذا التوازن المختل، يبدو عائقاً واضحاً أمام أغلب الإصلاحات المطلوبة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الميزانية، التي يستدعي إصلاح خللها خفضاً في رواتب البيروقراطية الحكومية وفرض نظام ضريبي على النشاط التجاري. ولكن في مجتمع ريعي محتكر كالكويت، يقلل فرض الضريبة العائد على التاجر لكنه أيضاً سينقل جزءاً كبيراً من تكلفتها إلى المستهلك النهائي (المواطن البسيط). أما تقليص الكوادر والبدلات فسيضر مباشرة بمصالح أغلبية الشعب الكويتي، ومن ثم فإن أي محاولة إصلاحية في هذا القطاع ستجابه بمعارضة من قبل قطاعات شعبية ونخبوية واسعة ترفض المساس بمكتسباتها. وبناءً على ذلك فإن المصالح الشخصية لهذه الفئات تقف عائقاً أمام الإصلاح.

وكذلك الحال بالنسبة لإصلاح البيروقراطية الحكومية، فللمجتمع ككل مكاسب من إصلاحها لكن الظروف الشخصية لمئات الألوف من العاملين في الجهاز الحكومي ستقف عائقاً. القضاء على الواسطة في الترقيات وربط المكافآت بالإنتاجية؛ التشدد في الالتزام بالنظام والحضور؛ جميعها يضر بالمصالح الشخصية لهؤلاء. وكذلك الحال أيضاً بالنسبة إلى التجار، فإن تطبيق مبادئ الشفافية في المناقصات مثلاً لا يبدو جذاباً بعد استثمارهم سنين طويلة في العلاقات الشخصية وفي فهم دهاليز البيروقراطية الحكومية.

أزمة الطاقة الاستيعابية في جامعة الكويت ٢٠١١ نتاج طبيعي لتوازن مصالح مختل. على الرغم من الحاجة الفعلية طوال الأعوام السابقة ظلت الأقسام العلمية ترفض ابتعاث المزيد من الطلبة للدراسة العليا، والسبب هو أن هناك أصحاب مصالح حالية من بين الأساتذة المسيطرين في كل قسم يرفضون ابتعاث المزيد من الطلبة لأسباب شخصية، **أولاً** ليحافظوا على امتيازاتهم الاجتماعية كأقلية أكاديمية، و**ثانياً** للحفاظ على توازن القوى في القسم المعني. على مدى عشرين عاماً استطاعت جماعات المصالح هذه تعطيل أي محاولة إصلاحية لتطوير الجامعة[١٢].

نموذج آخر يظهر في قرار منع الأطباء من الجمع بين العمل الخاص والحكومي، لعدة سلبيات قرر الوزير المعني الدفع باتجاه هذا القرار في ٢٠٠٤ لكن ضغوط جماعات المصالح من الأطباء اضطرته للتراجع وطلب صدور القرار من مجلس الوزراء ليوفر له غطاءً سياسياً، ولنسف فحوى القرار، فقدم ترضيات في المسودة النهائية أتاحت الجمع على الرغم من المنع الشكلي. في الحصيلة جاء فشل المحاولة الإصلاحية بسبب توازنات المصالح في مجتمع الكويت الريعي.

(١٢) المصدر نفسه.

ومن اللافت للنظر، أن جماعات المصالح الريعية هذه (Rent Seeking Interest Groups) في المجتمع الكويتي هم أكثر تأثيراً في صناعة القرار من راغبي الإصلاح؛ فآلية أي قرار إصلاحي سينتج منها خاسرون ورابحون، والخسائر عادة تكون مركزة على جماعات صغيرة من الأفراد، وهذا يرفع حوافزهم على الحركة والتنظيم والتأثير لمنعه. والعكس صحيح، فإن الربح من أي قرار إصلاحي سيتوزع على المجتمع ككل وبالتالي فإن هامشية الربح المتوقع للفرد العادي تكون ضئيلة ومن ثم لن تشجعه على التنظيم والضغط لإقراره.

على ذلك فإن دور جماعات المصالح الريعية التعويقي هذا هو ما جعل بعض الباحثين يقترحون «فرص نجاح أكبر للإصلاح الاقتصادي في ظل نظام قمعي عن فرصه في ديموقراطية»[١٣]. في النهاية يمكن القول، إن للمجتمع فائدة من الإصلاح لكن المصالح الشخصية للأطراف المكونة لهذا المجتمع تمنعه من المبادرة. وما يزيد الأمر تعقيداً أن ظاهرة الفئات ذات المصالح الرعوية هذه ليست قليلة يمكن تحييدها باتجاه الإصلاح، وإنما هي متجذرة في الحالة الكويتية وتكمن في أن المجتمع ككل يمتاز برعويته (Rent Seeking Society). والتوازن الثابت، لكن المختل في تركيبة المجتمع الكويتي، يزيد صعوبة البدء في عمل عام جمعي باتجاه الإصلاح وربما يجعله مستحيلاً في الظروف الحالية.

ج ـ تغييب الكفاءات الكويتية القادرة على الإصلاح[١٤]

في البداية يمكن القول إن الكويت بلد حديث العهد بالتنمية إن لم تكن بلداً نامياً، وككل البلدان النامية أو حديثة العهد بالتنمية، فإن الكويت مجتمع فقير في كفاءاته وقياداته المناسبة لإدارة الإصلاح، ومن هنا تبدو الصعوبة في إحداث التغيير الإيجابي المطلوب لعملية الإصلاح والتنمية الحالية. ونزيد الأمر وضوحاً بالقول: إن طفرة الإصلاح والتنمية التي حدثت في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي قد اعتمدت على الكفاءات والقيادات المستوردة في ذلك الوقت، وأن الخلل الحالي في عملية التنمية يرجع إلى بداية تطبيق سياسة التكويت التي اتبعتها الكويت منذ عقود مضت. ولمزيد من الإيضاح نتناول غياب هذه الكفاءات والقيادات الوطنية من خلال عدد من المحاور التي توضح آلية غياب الكفاءة الكويتية:

ـ طبيعة البيئة السياسية ـ الاجتماعية السائدة: إن قواعد وطبيعة البيئة السياسية ـ الاجتماعية السائدة محلياً، تحفز الشباب الكويتي الطموح (كفاءات وقيادات المستقبل) على الاستثمار في العلاقات الشخصية بدلاً من التعليم أو العمل (الاستثمار في رأس المال البشرى). ففي ظل الحالة الكويتية القائمة، تزداد الجدوى الاقتصادية لجهودهم حال توظيفها في علاقات شخصية بدلاً من تطوير الذات والتي لن يقدرها أحد. وبالطبع هذا الخيار يفقد هؤلاء الشباب فرصة التطوير واكتساب المهارات القيادية والمعرفة العلمية التي تمكنهم من الإدارة، بالتالي يستلمون المناصب بلا قدرات أو مؤهلات حقيقية.

(١٣) Stephan Haggard and Steven B. Webb, «What Do We Know about the Political Economy of Economic Policy Reform,» *The World Bank Research Observer*, vol. 8, no. 2 (1993), pp. 143-168.

(١٤) الفضالة، المصدر نفسه.

ـ **رداءة العملية التعليمية**: من المعروف أن النظام التعليمي الجيد يعدّ أحد أهم محاور خلق الكفاءات والقيادات الماهرة اللازمة لعملية الإصلاح. وللأسف فإن النظام التعليمي في الكويت قد توقف منذ زمن عن تحقيق أهدافه التنويرية وتحول إلى وسيلة لضمان مركز وظيفي في مؤسسة حكومية. فالمناهج التعليمية للجامعة الأم (جامعة الكويت) غدت جامدة وقائمة على الحشو. وحتى المستوى الأكاديمي لأساتذة الجامعة مقلق للغاية، فالسرقات العلمية قائمة بين الأساتذة، والنشر العلمي متوقف تماماً، حتى الترقيات تأتي عادة بإعادة نشر أجزاء من رسالة الدكتوراه القديمة. رداءة العملية التعليمية أساتذة ومخرجات تلغي آمال أي عملية إصلاحية. وحتى خريجو أمريكا وبريطانيا لا يبتعدون كثيراً عن هذا النسق، في نمط معروف ومكرر لدرجة أنه أصبح من الصعب أن تجد الكويتي الذي حاز تعليمه من إحدى الجامعات العريقة مثل جامعة أكسفورد (Oxford).

ـ **عدم توافر أخلاقيات العمل والقدرة على المثابرة**: يشدد ماكس ويبر على أهمية توافر «أخلاق عمل بروتستانتية» كأساس لنجاح التنمية والرأسمالية. ومن ثم فإن نجاح عملية الإصلاح يحتاج إلى توافر أخلاق جدٍ ومثابرة في العمل لدى الكفاءات والقيادات الوطنية، لكن هذه الثقافة يفتقدها المجتمع الكويتي بشدة، وعلى وجه الخصوص في الأجيال الحديثة. ولذا فإن نجاح عملية الإصلاح والتنمية في غياب هذه الأخلاق يجعل من الصعوبة الوصول إلى نجاح أي إصلاح وأي تنمية منشودة.

ـ **عدم توافر بيئة العمل المناسبة**: تعد بيئة العمل المناسبة شرطاً مسبقاً لوجود الكفاءات والقيادات الفاعلة في عملية الإصلاح وإنجاز التنمية. ونظراً إلى طبيعة العمل الحكومي غير المجدي، الذي تنخفض فيه الإنتاجية وتسود الواسطة والمحسوبية، فإن هذه القيادات والكفاءات الفاعلة (في حال توافرها) ستتجه إلى القطاع الخاص الذي يقدر كفاءاتها وينمّيها ويعمل على الاستفادة منها. ومن ثم فإن الدولة (العمل الحكومي) في كل الأحوال ستفتقد هذه الكفاءات وتضيع معها المحاولة للإصلاح.

في النهاية يمكن القول، بالإضافة إلى ما سبق، إن سيادة مناخ الطعن و«أزمة الثقة والشك» الحالية سياسياً، يجعلان كل القيادات والكفاءات ورجال الدولة يفكرون أكثر من مرة قبل المشاركة في هذه العملية الإصلاحية. وهذا يبدو واضحاً من ملاحظة ارتفاع معدل رفض الوزارة في حكومات ناصر المحمد الثلاث الأخيرة (ناصر المحمد، هو رئيس مجلس الوزراء السابق، وقد تولى رئاسة مجلس الوزراء لعدة مرات قبل الاستقالة الأخيرة).

ثانياً: الفساد المالي والتفاوت في توزيع الدخول

أ ـ الفساد المالي والسياسي في الكويت[١٥]

يشير مفهوم الفساد إلى أنه، ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي

(١٥) روبرت كليتجارد، **السيطرة على الفساد**، ترجمة علي حسين حجاج (عمّان: دار البشير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، =

يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية، مادية أو غير مادية، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة.

ويتخذ الفساد أشكالاً متعددة ، لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية. ومن هذا المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الأموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة... وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر للمجتمع والاقتصاد بشكل أو بآخر.

وعن أثر الفساد المالي والسياسي في النمو والتنمية، تشير الدراسات الإحصائية التي تستخدم بيانات أعدتها شركات استطلاع خاصة توفر معلومات لمصلحة الشركات المستثمرة، إلى أن قوة المؤسسات القانونية، والحكومية، وانخفاض مستويات الفساد، يؤثران «إيجاباً» على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وعلى النقيض من ذلك، يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وتوزيع منافعها بشكل غير متساوٍ على حد سواء، وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول، وخلق التفاوت في توزيع الأصول، وسوء الإنفاق الحكومي، وانحياز النظام الضريبي، والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الأغنياء والفقراء.

وتشير البحوث المقارنة في ما بين البلدان إلى أن شركات الأعمال الصغيرة تجد الفساد المنهجي مكلفاً لها بوجه خاص، وأن الحكومات المتعسفة والفاسدة تدفع بهذه الشركات إلى القطاع غير الرسمي (Informal Sector)، وأنه من المحتمل عدم نجاح المشاريع الإنمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد، فالمدفوعات غير القانونية يمكن أن تزيد إلى حد كبير تكلفة مشاريع الأشغال العامة وتقلل من جودتها[١٦].

ونظراً إلى خطورة الفساد على التطور والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، فقد تبنّت الأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٣. وتنص هذه الاتفاقية على أن تقوم كل دولة طرف في الاتفاقية، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ وسن سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسّد مبادئ سيادة القانون في إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.

وقد وقعت الكويت على تلك الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ بداية من عام ٢٠٠٥، وأقر مجلس الأمة الموافقة عليها بالإجماع في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٦. من جهة أخرى تم تأسيس منظمات تعنى بالشفافية في دولة الكويت مثل: جمعية الشفافية الكويتية؛ جمعية حماية المال العام؛ التحالف المدني للإصلاح والشفافية.

= ص ٤٦، في: يحي غني النجار، «الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي،» هيئة النزاهة (بغداد)، <http://www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc>.

(١٦) انظر: سوزان روز أكرمان، «الاقتصاد السياسي للفساد،» في: **الفساد والاقتصاد العالمي**، تحرير كيمبرلي إن إليوت (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، [د. ت.])، ص ٥٠ ـ ٧٢.

كما تركز الحكومة في وثائق التنمية المختلفة على محاربة الفساد ودعم الشفافية، من خلال: تفعيل العمل باتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد؛ المتابعة وبفاعلية أكبر لتنفيذ أحكام القوانين المتعلقة بحماية المال العام والكشف عن العمولات في عقود الشركات؛ متابعة القضايا الخاصة باختلاسات الأموال العامة داخل الكويت أو خارجها. كذلك تركز على مبدأ العقاب والثواب ومحاسبة المسؤولين داخل الأجهزة الحكومية، من خلال تفعيل الرقابة الإدارية ممثلة بديوان الخدمة المدنية، والرقابة المالية ممثلة بوزارة المالية وديوان المحاسبة، والمحاسبة السياسية للمسؤولين المتسببين بتجاوزات أو مخالفات.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الجدول الرقم (١) يشير إلى تدهور وضع الكويت على مؤشر الشفافية العالمي (الذي يعكس درجة تفشي الفساد على مستوى المجتمع)، عبر السنوات الست الماضية (٢٠٠٣/ ٢٠٠٨)، ومن الجدول يمكن استخلاص بعض الحقائق التالية[١٧]:

الجدول الرقم (١)

تطور وضع الكويت عالمياً وعربياً وخليجياً على مؤشر الشفافية العالمي بين عامي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٨

السنوات	الدرجة من ١٠	الترتيب خليجياً	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	عدد الدول
٢٠٠٣	٥,٣	٤	٤	٣٦	١٣٣
٢٠٠٤	٤,٦	٥	٧	٤٤	١٤٦
٢٠٠٥	٤,٧	٥	٧	٤٥	١٥٩
٢٠٠٦	٤,٨	٥	٦	٤٦	١٦٣
٢٠٠٧	٤,٣	٥	٦	٦٠	١٨٠
٢٠٠٨	٤,٣	٥	٧	٦٥	١٨٠

المصدر: مركّب من التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية.

ـ تراجع متواصل للكويت على الترتيب العالمي، حيث تراجعت من المركز ٣٦ عام ٢٠٠٣ إلى المركز ٤٤ ثم ٤٥ ثم ٤٦ في السنوات الثلاث التالية، وصولاً إلى المركز ٦٠ ثم ٦٥ عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على التوالي.

ـ تراجع وتذبذب الترتيب على المستوى العربي، حيث تراجع ترتيب الكويت من المركز الرابع عربياً عام ٢٠٠٣ إلى المركز السابع في العامين التاليين فالسادس عامي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، ثم تراجع الترتيب من جديد إلى المركز السابع عام ٢٠٠٨.

(١٧) عدنان العنزي، «تحسين الشفافية في القطاع الحكومي بدولة الكويت لدعم التنمية،» (دبلوم في الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، ٢٠٠٩).

ـ ضعف وتأخر ترتيب الكويت على المستوى الخليجي، حيث تراجع الترتيب من المركز الرابع عام ٢٠٠٣ إلى المركز الخامس (من بين بلدان الخليج العربية الـ ٦) في الأعوام الخمسة التالية.

ومن العرض السابق يتضح التدهور في المؤشر على المستويات الثلاثة: الدولي؛ العربي؛ والخليجي؛ ما يؤكد الحاجة إلى بذل جهود أكبر لتحسين هذه الأوضاع في الوقت الحالي. وهو من ناحية أخرى يعكس الزيادة في درجة انتشار الفساد في المجتمع الكويتي، وبالذات في الفترة الأخيرة.

ب ـ التفاوت في توزيع الدخول والحرمان النسبي[١٨]

خلص الكثير من الدراسات إلى أن رفاهية الناس تتأثر إلى حد كبير بمدى ثرائهم أو فقرهم مقارنة بالآخرين، ومن أجل تدارك هذا الواقع عمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آخر تقاريره السنوية إلى تصحيح مؤشره، وذلك بدمج مدى عدالة توزيع الدخل في ترتيب البلدان ضمن سلّم التنمية البشرية، وقد أسفر هذا التصحيح عن تراجع مؤشر البلدان العربية بنسبة ٢٧ بالمئة نظراً إلى سوء توزيع الدخل في هذه البلدان مقارنة بالمتوسط العالمي، وتراجعت الكويت في الترتيب العام لمؤشر التنمية البشرية من المركز ٣٣ في عام ٢٠١٠ إلى المركز ٤٧ في عام ٢٠١١. والحرمان النسبي الناتج من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، يشكل بدوره عاملاً هاماً من عوامل عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية، حيث يؤدي الاختلال الكبير في توزيع الدخل عادة إلى احتجاجات اجتماعية وعصيان مدني، بالإضافة إلى العنف السياسي، وعدم الاستقرار الأمني، مما يؤثر سلباً في الاستثمار والنمو الاقتصادي. وفي العديد من هذه الدول نجد تفاوتاً اجتماعياً ـ اقتصادياً حاداً، وهو لا يظهر فقط في الاختلال الواضح وعدم المساواة في توزيع القيم الاقتصادية ولكن أيضاً في الاختلاف الحاد في ظروف الحياة وأساليبها. ولا شك في أن سوء توزيع الدخل في البلدان العربية قد لعب دوراً أساساً في عدم استقرار النمو، وفي تكوين موجات الغضب الشعبي وإشعال فتيل الثورات العربية.

كما تؤكد آخر الدراسات أن عدالة التوزيع لمكاسب النمو عامل أساس في دعم هذا الأخير ودعم الاستقرار السياسي. وثمة عوامل عدة تبرر هذه العلاقة التناسبية بين النمو الاقتصادي المستقر وعدالة التوزيع منها:

ـ أن أحدث التقديرات تشير إلى أن تحسن توزيع الدخل بنسبة ١٠ بالمئة يطيل فترة استقرار النمو بنسبة ٥٠ بالمئة. كما أن مساهمة عدالة توزيع الدخل في دعم نمو اقتصادي مرتفع ومستدام أهم كثيراً من مساهمة الاستثمار الأجنبي أو الانفتاح التجاري، الذي عادة ما تركز عليه الدول النامية في سياساتها الاقتصادية.

ـ أن الفئات الغنية في الكثير من الدول النامية تميل إلى الاستهلاك المفرط للسلع والخدمات الباهظة الثمن والمستوردة في غالب الأحيان من الخارج.

(١٨) «مشكلة عدم عدالة توزيع الدخل،» ورقة بحثية غير منشورة؛ علي عبد القادر: «اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية،» تحرير رياض بن جليلي، **سلسلة اجتماعات الخبراء**، العدد ١٩ (أيار/ مايو ٢٠٠٦)، و«العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية،» سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد ١٣ (شباط/ فبراير ٢٠٠٥).

في ضوء ما سبق يتضح أن وضع سياسات اجتماعية توفر الحماية الاجتماعية وتضمن ولوج الفئات المعوزة إلى الخدمات التعلمية والصحية، ناهيك بما تنطوي عليه من قيمة أخلاقية وإنسانية، يساهم مباشرة في دعم عملية النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والأمني.

وفى الكويت تبدو مظاهر التفاوت في توزيع الدخل واضحة كما تشير إليها البيانات التالية:

ـ توزيع الدخل بين كل الأسر في الكويت يتسم بدرجة مرتفعة من عدم العدالة مقارنة بدول العالم وذلك حسب معامل جيني الذي بلغت قيمته نحو ٤٤,٥ بالمئة. وتوضح البيانات أن أفقر عشير من إجمالي الأسَر يحصل على نحو ٢ بالمئة من إجمالي الدخل في المجتمع، وأن ثاني أفقر عشير من إجمالي الأسَر يحصل على نحو ٢,٨ بالمئة من إجمالي الدخل، وعلى العكس من ذلك، يحصل أغنى عشير من إجمالي الأسَر على نحو ٣١ بالمئة من إجمالي الدخل، وثاني أغنى عشير من إجمالي الأسَر يحصل على نحو ١٩ بالمئة من إجمالي الدخل.

ـ باستخدام مؤشر نصف وسيط الدخل لكل فئة من الأسَر كحد أدنى للدخل توضح النتائج المرصودة في الجدول أن نحو ١٠,٥ بالمئة من الأسَر الكويتية و١١ بالمئة من الأسَر غير الكويتية تقع تحت الخط الأدنى للدخل الملائم لكل فئة وأن مؤشر الفجوة النسبية للدخل تبلغ نحو ١,٩ و٢,١ بالمئة للأسَر الكويتية وغير الكويتية على التوالي. وتعني هذه النتائج أن متوسط دخل الأسَر التي تقع تحت الخط الأدنى للدخل يبلغ نحو ١٠٥٥ ديناراً في الشهر للأسَر الكويتية، ونحو ٣٠٥ دنانير في الشهر لغير الكويتية.

ومن العرض السابق نرى أن هذا التفاوت الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسي يقود إلى الحرمان النسبي، الذي يؤدي بدوره إلى شعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي وهو ما يدفع هذه الجماعات إلى العنف ضد النظام القائم وقياداته.

ثالثاً: آثار عدم الاستقرار السياسي في الكويت

يتضح مما سبق أن الكويت تعاني بدرجة أو بأخرى عدم الاستقرار السياسي بشكل أو بآخر، وبالإضافة إلى العوامل الأخرى، فإن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً محورياً في تفسير هذه الظاهرة المعقدة والتي ينتج منها آثار اقتصادية ـ اجتماعية وسياسية ضخمة تمس كل أبنية المجتمع.

فعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي تلقي هذه الظاهرة ظلالاً كئيبة على مجمل النمو والتنمية الاقتصادية والمجتمعية ويظهر ذلك في المجالات التالية:

ـ تبديد الفائض الاقتصادي على يد الحكومات التي تخصص جزءاً ليس بالقليل من الموارد القومية للإنفاق على نظم وإجراءات الأمن الداخلي بدلاً من التركيز على مشروعات التنمية ورفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تمارس الاضطرابات السياسية تأثيرات سلبية على الميول الادخارية للأفراد ما يدفعهم إلى الاكتناز غير المنتج.

ـ زيادة حدة الاختلالات الاقتصادية في الدولة وبخاصة مشكلة الاختلال بين الإيرادات النفطية وغير النفطية، النفقات الجارية والرأسمالية، نتيجة لرضوخ الحكومات، في كثير من الأحيان، لمطالب الجماعات الساخطة بزيادة الأجور وتحسين مستويات المعيشة.

ـ فقدان التواصل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ما يعرقل تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك نتيجة لما يترتب على عدم الاستقرار السياسي المزمن من تحول سريع للنظم الحاكمة من سياسات إلى أخرى تلبية للضغوط الاجتماعية، والعكس بكل ما يعنيه ذلك من غموض واضطراب.

ومن الناحية السياسية يعرقل عدم الاستقرار السياسي سعي الدول النامية نحو الديمقراطية وذلك لأكثر من سبب:

ـ إن عدم الاستقرار السياسي يحدّ من قدرة النظام السياسي على استيعاب القوى الجديدة في المجتمع ومطالبها ـ وبخاصة المشاركة السياسية ـ بطريقة متدرجة مخططة وسلمية. ومن هنا فإن عدم الاستقرار السياسي، الذي عادة ما يواجَه بالقهر والقمع، يعرقل محاولة الدولة الاقتراب من المفهوم الديمقراطي لأنه يعكس عدم مرونة الهيكل النظامي وعدم قدرته على التلاؤم مع التغيرات الناشئة في المحيط الاجتماعي.

ـ أفول وتَحلل الديمقراطية بسبب اتجاه السلطة الحاكمة إلى تجميد أو إلغاء الانتخابات والأحزاب السياسية والدساتير ـ في كثير من الأحيان ـ وفرض نظم أوتوقراطية وإجراءات للطوارئ، تعبّر عن سطوة فرد أو قلة من الأفراد.

ـ كثيراً ما يتطور عدم الاستقرار السياسي إلى فوضى هدّامة نتيجة للانقسام والتفرق إلى حركات وأجنحة متصارعة عند التفكير في إقامة بناء جديد يحل محل البناء القديم. وبناء على ذلك، فإن الكويت قد تشهد في المستقبل إحياء للفوضوية وليس الأيديولوجيات السياسية الليبرالية أو الشيوعية التي فشلت في العالم المعاصر.

خلاصة

إن الكويت تعاني العديد من صور عدم الاستقرار السياسي: عدم استقرار حكومي؛ عنف سياسي؛ استجوابات الواحد تلو الآخر؛ ثورات؛ ويرجع ذلك إلى مجموعة مترابطة ومعقدة من العوامل الاقتصادية أهمها في المحور **الأول**: الاختلالات الاقتصادية وموانع الإصلاح والذي يتضمن: الخلاف والاستقطاب حول ماهية الإصلاح، توازن المصالح ومعوقات الإصلاح الاقتصادي، تغييب الكفاءات الكويتية القادرة على الإصلاح. وفي المحور **الثاني**: الفساد المالي والتفاوت في توزيع الدخول ويتضمن: الفساد المالي والسياسي؛ التفاوت في توزيع الدخول. ويترتب على انتشار عدم الاستقرار في الدولة آثار ضخمة تمس البنيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي كما سبق ذكره في متن الدراسة.